العرب
الأربعاء 2020/02/26
السنة 42 العدد 11629

الكويت في مخاض عسير للابتعاد عن الاقتصاد الريعي

طموحات الإصلاحات الاقتصادية تواجه مقاومة وتحديات كبيرة

لا تزال "رؤية الكويت 2035" الاستراتيجية، تراوح مكانها رغم مرور عشر سنوات على إعلانها، والتي تمت مراجعتها وتنقيحها في ذروة انخفاض أسعار النفط عام 2017 حيث تواجه مقاومة شديدة من قبل المواطنين والشركات الكبرى وفي أروقة البرلمان.

متاهة الأهداف العصية

لندن - لم تظهر حتى الآن أي آثار تذكر لبرنامج الإصلاحات الكويتي، الذي طرح لأول مرة في عام 2010، والذي يسعى لتنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على عوائد الريع النفطي وتقليص الإنفاق الحكومي ودور القطاع العام في توظيف المواطنين.

وقد أثارت النسخة الأولى من الاستراتيجية جدلا واسعا، وأثارت غضب الأوساط البرلمانية والشعبية، خاصة بعد الكشف عن دفع رسوم باهظة بلغت نحو 27 مليون جنيه إسترليني لشركة رئيس الوزراء البريطاني الأسبق توني بلير مقابل وظائف استشارية.

كما واجهت في السنوات الأولى مقاومة شديدة لأي سياسات تقشف، في ظل متانة الأوضاع المالية، حين بقيت أسعار النفط لأربع سنوات فوق حاجز 100 دولار للبرميل. وأدى ذلك إلى تراجع شعور الكويت، شأنها شأن بقية دول الخليج الغنية بالنفط، بأي حاجة ملحة لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية.

بدر الجيعان

شدة الاعتماد على النفط تعني خضوع الكويت لتقلبات أسعاره

صوفي أوليفر إليس

الاصلاحات تتطلب تنازلات من الحكومة والبرلمان والكويتيين

لكن انهيار أسعار النفط منذ منتصف عام 2014 ووصولها في سنوات لاحقة إلى أقل من 30 دولارا للبرميل، أعاد الحاجة الملحة لتفعيل رؤية الكويت 2035 بعد تنقيحها في عام 2017.

وتقول دراسة لمؤسسة عرب دايجست (ArabDigest.org) الاستشارية إن الاستراتيجية لا تزال تواجه مقاومة وتشكيكا من الأوساط الشعبية والبرلمانية، التي أدمنت المزايا الاجتماعية والدعم الحكومي ومسؤولية الدولة عن توظيف جميع المواطنين.

وتضيف أن بقاء متوسط أسعار النفط عند 60 دولارا للبرميل على مدى 3 سنوات، وتراجعها مؤخرا إلى 55 دولارا بسبب تداعيات فايروس كورونا، يزيد الضغوط لتسريع خطوات تقليل الاعتماد على النفط وتنويع الاقتصاد وبنائه على أسس مستدامة تقلص تأثير التذبذبات والصدمات.

ويختزل مقال للكاتب بدر الجيعان في صحيفة خلف نيوز المزاج الشعبي حيال الإصلاحات، وجاء العنوان بصيغة سؤال هو "لماذا يتعيّن على الكويت التكيّف والتغيير الآن؟".

ويقول الكاتب إن البلاد تعاني من شدة اعتمادها الشديد على عوائد صادرات النفط، والذي يعني خضوع الاقتصاد الكويتي لتقلّبات أسعار الطاقة. ويضيف أن الأمر يزداد سوءا لأن غالبية المواطنين يعملون في القطاع العام مع انخفاض معدلات الإنتاجية الاقتصادية.

وتتضح التحديات العديدة التي تواجهها رؤية 2035 في مدى استخدام عائدات النفط لتمويل الوظائف الحكومية، حيث يعمل أكثر من 75 في المئة من المواطنين الكويتيين في القطاع العام، إضافة إلى الإعانات الحكومية الباذخة لقائمة طويلة من الخدمات والسلع.

ويشير تقرير نشر مؤخرا من قبل مركز الشرق الأوسط في مدرسة لندن للاقتصاد إلى أن الكويت ليست وحدها بين دول الخليج التي تصارع مطالب من أطلقت عليهم "المواطنين الريعيين" الذين يتوقعون من الحكومة خدمات رعاية استثنائية وإعانات اقتصادية شاملة ووظائف مدى الحياة.

وتضيف أن غالبية المواطنين الكويتيين الذين ليس لديهم وظائف، يفضلون أن يظلوا عاطلين عن العمل في انتظار وظيفة في القطاع العام، بدلا من البحث عن عمل في القطاع الخاص بأجور منخفضة ومزايا أقل جاذبية.

ويبدو أن جهود الحكومة لتشجيع الشركات الخاصة على توظيف الكويتيين قد جاءت بنتائج عكسية إلى حد ما وزادت المشكلة تعقيدا، لأن نظام الحصص القسري مع فرض غرامات على الشركات التي تفشل في الوفاء بمعايير "التوطين" أدى إلى ظهور وظائف وهمية.

ولجأت بعض الشركات التي أجبرت على توظيف مواطنين، إلى وضعهم في جدول الرواتب دون أن تطالبهم بالعمل. وأنشأت كشوف مرتبات مزيفة وخصصت مساحات مكتبية لهؤلاء الموظفين غير المرئيين.

ويؤكد تقرير مدرسة لندن للاقتصاد أن "هذا السلوك أصبح منتشرا إلى درجة أنه يوجد الآن عشرات الآلاف من العمّال الأشباح في الكويت".

وتقول عرب دايجست إن المشكلة لا تتوقف عند ذلك الحد، حيث لجأ مغامرون وانتهازيون إلى إنشاء شركات وهمية تدعي أنها تفي بحصص توطين الوظائف، في وقت تلجأ فيه لتشغيل مهاجرين بشكل غير رسمي لأداء وظائف تلك البطالة المقنعة، إضافة إلى تحقيق عوائد من المتاجرة في تأشيرات الهجرة.

ونسب تقرير مدرسة لندن للاقتصاد إلى مصدر خاص لم تفصح عن اسمه، تأكيده أن "من يتم توظيفهم من قبل شركات وهمية، يتم تداول تأشيرتهم مع شركات أخرى تسعى إلى الحصول على مهاجرين غير شرعيين، يصبحون بعد ذلك جزءا من سوق العمل غير الرسمي".

عرب دايجست:
أسعار النفط الحالية تزيد الضغوط لتسريع إصلاح الاقتصاد

ويشير رجال الأعمال إلى صعوبات أخرى تعترض تحقيق رؤية 2035. ويقولون إن تحفيز القطاع الخاص يحتاج إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تحتل الكويت مرتبة متدنية إقليميًا في استقطاب تلك الاستثمارات، رغم ثروتها الهيدروكربونية الهائلة ونيتها المعلنة للترحيب بالمستثمرين الأجانب.

ويتضح ذلك في احتلال الكويت المركز الأخير بين دول مجلس التعاون الخليجي و97 عالميا مؤشر سهولة ممارسة الأعمال المتعلق بالبيئة التنظيمية وإجراءات التصريح والتسجيل.

ويشير التقرير إلى أن المسؤولية في ذلك التصنيف المحبط، لا تقع على الحكومة فقط، فالشركات الكبرى لا ترغب بفتح الأبواب للمنافسة الخارجية وهي تسعى إلى "إعاقة الإصلاحات السياسية وتروج للنظر إليها على أنها تهدد الحياة الاجتماعية والأنشطة السياسية والاقتصادية".

وتقول عرب دايجست إن البرلمان الكويتي المنقسم ساهم في عرقلة الإصلاح الاقتصادي. وفي كثير من الأحيان تندلع خلافات شديدة بين النواب والحكومة.

وتؤكد أن الحكومة حاولت بعد انهيار أسعار النفط في 2014، كبح جماح الإنفاق العام وزيادة الضرائب وخفض الإعانات، لكن البرلمان رفض ذلك بشدة.

وواصل البرلمان عرقلة جميع جهود الإصلاح وبضمنها تطبيق ضريبة القيمة المضافة، التي كان من المفترض، بموجب اتفاق لمجلس التعاون الخليجي أن تطبق في عام 2018، والتي طبقتها جميع دول المجلس باستثناء الكويت وقطر.

وتقول مؤلفة تقرير مدرسة لندن للاقتصاد، صوفي أوليفر إليس، إنه "لا يزال هناك تساؤل حول ما إذا كانت الكويت ستكون قادرة على تنفيذ رؤية 2035 بنجاح ضمن إطارها الزمني الطموح".

وتضيف أن تطبيقها يتطلب من جميع اللاعبين الرئيسيين، وبضمنهم الحكومة والبرلمان والأوساط الاقتصادية وكذلك المواطنين الكويتيين، تقديم تنازلات.

وترى عرب دايجست أنه "لا توجد حتى الآن أي علامات تذكر على إمكانية حدوث ذلك".

السعودية تعيد رسم خارطة مشاريع الغاز الصخري في العالم

أرامكو تبتكر تقنيات حذف جديدة في أكبر مشروع خارج الولايات المتحدة

أكدت السعودية أنها ستقتحم بقوة قطاع الغاز الصخري بإطلاق أكبر مشروع للغاز الصخري خارج الولايات المتحدة، التي تتزايد فيها المؤشرات على انحسار فورة نمو ذلك القطاع. ويقول محللون إن حجم الاحتياطات السعودية وكثافة تركيز الغاز توفر قاعدة متينة لنجاح المشروع.

الدمام (السعودية) - كشفت شركة النفط السعودية العملاقة أرامكو عزمها ضخ استثمارات كبيرة في أول مشاريعها للغاز غير التقليدي (الصخري) لتلبية الحاجة المحلية المتزايدة وإنهاء حرق النفط في محطات توليد الكهرباء.

ونسبت وكالة رويترز إلى الرئيس التنفيذي للشركة أمين الناصر قوله إن "أرامكو ابتكرت طريقة للتكسير باستخدام ماء البحر، مما سيذلل عقبة نقص المياه اللازمة للتكسير في الصحراء وهي مجدية تجاريا".

وأضاف أن "ثورة صخرية جديدة تحدث في السعودية... كثيرون قالوا إن الفكرة لن تنجح خارج الولايات المتحدة... لأن التكسير يستهلك الكثير من المياه ونحن لا نملك المياه الوفيرة. لكننا نستخدم ماء البحر".

ويأتي المشروع السعودي في وقت تتزايد فيه المؤشرات على تراجع زخم فورة النفط والغاز الصخري في الولايات المتحدة بسبب تراجع هامش الأرباح، في ظل مستويات الأسعار الحالية المتدنية وتخمة الأسواق.

وتوقّع الرئيس التنفيذي لشركة شلمبرغر العملاقة للخدمات النفطية أمس أن يتباطأ نمو الإنتاج الأميركي من النفط الصخري بنحو 700 ألف برميل يوميا هذا العام، ونحو 200 ألف برميل يوميا في 2021.

ويدافع أكبر بلد مصدّر للخام في العالم عن الحصة السوقية في مواجهة منتجي النفط الصخري الآخذين بالتوسع في الولايات المتحدة، التي امتلكت في غضون عشر سنوات القدرة على ضخ ملايين البراميل من النفط يوميا من تكوينات صخرية كان استغلالها باهظ التكلفة ذات يوم.

وخاضت السعودية حرب أسعار بهدف إخراج قطاع النفط الصخري الأميركي من السوق قبل ست سنوات فحسب، لكنها أخفقت في نهاية الأمر.

والآن، يتبنّى البلد التقنيات المطوّرة في الحقول الأميركية، والتي بدأت بالغاز في مشروع حقل الغاز العملاق الجافورة الذي تقدّر استثماراته بنحو 110 مليارات دولار. وقالت أرامكو إنها حصلت على ضوء أخضر للمشروع السبت الماضي.

وإذا حققت أرامكو أهداف تطوير الحقل، فإن السعودية ستصبح ثالث أكبر منتج للغاز في العالم بحلول 2030 بعد الولايات المتحدة وروسيا.

وأوضح الناصر أن أرامكو حفرت 150 بئرا منذ 2013 في حقل الجافورة للغاز الصخري لإعداد خطة التطوير.

وعملت أرامكو مع شركات خدمات نفطية عالمية مثل شلومبرجر وهاليبرتون وبيكر هيوز الأميركية بخصوص الحقل ولتطوير تكنولوجيا تفتيت الصخور واستخراج النفط والغاز الحبيس فيها، في ما يعرف بتكنولوجيا التكسير.

وقال الناصر إن "أرامكو ستطرح جولات لترسية عقود أعمال الحقل، ومن المرجّح أن تشارك فيها الشركات نفسها".

وخارج الولايات المتحدة، لم يحالف شركات النفط نجاح كبير في استغلال الاحتياطيات الصخرية لأسباب شتى، إما لنقص الخبرة أو ندرة المياه أو موارد أخرى أو عدم ملاءمة البنية التحتية أو القرب المكاني من تجمّعات سكانية كبيرة.

ويقع حقل الجافورة قرب ساحل الخليج، ومن ثم يمكن توصيل مياه البحر إليه بسهولة نسبية، لكن سيتعيّن معالجتها بعض الشيء قبل استخدامها في الحفر، حسبما ذكر الناصر.

كما أنّ الحقل قريب أيضا من الغوار، أكبر حقل نفط في العالم، وبالتالي يمكن ربطه بسهولة بالبنية التحتية القائمة. وعثرت أرامكو أيضا على نوع من الرمل المحلي يمكن استخدامه في التكسير.

نظرة أبعد لمستقبل الغاز

وتتطلّب العملية ضخ المياه والرمال والكيماويات في الحقول عند ضغط مرتفع. وقال الناصر إنها "ذات جدوى تجارية عالية، واستطعنا بالفعل خفض التكلفة بدرجة كبيرة لجعلها مجدية تجاريا.. إنه مشروع التطوير غير التقليدي الأكبر خارج أميركا الشمالية".

وأوضح أن مشروع الغاز الصخري الجديد سيساعد الرياض على تقليل حرق النفط لاستخدامه في توليد الكهرباء 800 ألف برميل يوميا في المتوسط.

وسيتيح هذا مزيدا من الخام للتصدير ويقلّل الانبعاثات، لكن الأولوية ستكون لتلبية الطلب المحلّي، وفق الناصر.

وأصدر وليّ العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان أمرا الجمعة الماضي باستخدام غاز الجافورة في المقام الأول لتزويد الصناعات المحلية مثل البتروكيماويات من أجل دعم خطة التطوير "رؤية 2030" التي يرعاها وتستهدف تنويع موارد البلاد.

وكان إدراج أرامكو العام الماضي أحد أعمدة الخطة. وطرح عملاق الطاقة السعودي حصة للاكتتاب العام في سوق الأسهم المحلية في ديسمبر.

وقال الناصر إن "المشروع قد يحوّل السعودية إلى مصدر للغاز أيضا.. من المحبّذ أن يكون التصدير عبر خطوط الأنابيب إلى دول مجاورة وليس بإقامة مرافئ الغاز الطبيعي المسال عالية التكلفة". وتابع "فور تلبية الطلب المحلّي سنشرع في التصدير".

وقد تساعد صادرات الغاز حلفاء السعودية بمنطقة الخليج في الاستغناء عن الغاز القطري. وقطعت السعودية والإمارات والبحرين ومصر العلاقات السياسية وخطوط التجارة والنقل مع قطر المصدرة للغاز في 2017، متهمة إياها بدعم الإرهاب، وهو ما تنفيه الدوحة.

وتستورد الإمارات مليارى قدم مكعبة من الغاز الطبيعي يوميا من قطر باستخدام خط الأنابيب دولفين.

أمين الناصر

أرامكو ابتكرت طريقة لتكسير الصخور باستخدام ماء البحر

وتنوي أرامكو استثمار 110 مليارات دولار لتطوير الجافورة وتتوقع بدء الإنتاج أوائل 2024. وقال الناصر إن "الإنتاج سيصل إلى 2.2 مليار قدم مكعبة يوميا من الغاز بحلول 2036، مع 425 مليون قدم مكعبة يوميا من الإيثان المصاحب".

ويتوقع أن ينتج الحقل نحو 550 ألف برميل يوميا من سوائل الغاز والمكثفات، بما يزيد نحو 50 في المئة مقارنة مع الإنتاج الحالي الذي يزيد قليلا فحسب على مليون برميل يوميا.

وتقدّر احتياطيات الغاز في الجافورة، أكبر حقل للغاز غير التقليدي، بواقع 200 تريليون قدم مكعبة من الغاز الخام.